

Distr.
GENERAL

S/1997/169*
27 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أرفق طيه نص ثلاث وثائق موقعة من فخامة السيد إمام علي رحمانوف، رئيس جمهورية طاجيكستان، وسعادة السيد عبد الله نوري، زعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة، في حضور الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، في مشهد، بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧.

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقاتها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مجيد تخت - راوانشي

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

المرفق الأول

[الأصل: بالروسية]

النظام الأساسي للجنة المصالحة الوطنية

أولا - أحكام عامة

١ - اتخذ رئيس جمهورية طاجيكستان، إمام علي رحمانوف، وزعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة، السيد عبد الله نوري - وقد وضعا نصب أعينهما المصالح العليا لشعب طاجيكستان المتمثلة في تحقيق سلم وطيء ووئام وطني في البلد - قرارا سياسيا بتشكيل لجنة للمصالحة الوطنية (يشار إليها فيما بعد باللجنة)، وذلك بعد أن وقعا في موسكو، بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الاتفاق والبروتوكول الخاصين بذلك.

٢ - وتشمل مهام اللجنة مجموعة المسائل المتصلة بالمصالحة الوطنية. وهي مطالبة بتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين، وبالععمل على تهيئة جو من الثقة والتسامح، وعلى إقامة حوار موسع بين مختلف القوى السياسية في البلد من أجل استعادة وتعزيز الوئام الوطني في طاجيكستان.

٣ - تعتبر اللجنة هيئة مؤقتة مشكلة لفترة انتقالية. وتتوقف عن القيام بأنشطتها بعد انعقاد البرلمان الجديد وتشكيل هيئاته القيادية. وتبدأ لجنة المصالحة الوطنية أعمالها بعد أسبوعين من تاريخ توقيع البروتوكولين الخاصين بالمسائل العسكرية والمسائل السياسية.

ثانيا - تكوين اللجنة والمسائل الإجرائية لأنشطتها

٤ - يعين أعضاء اللجنة، على أساس من التكافؤ، من جانب حكومة جمهورية طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية المتحدة. وتتألف اللجنة من ٢٦ عضوا. ويرأسها رئيس، هو ممثل المعارضة الطاجيكية المتحدة، الذي يكون له نائب واحد، هو ممثل حكومة جمهورية طاجيكستان (تعلن أسماء أعضاء اللجنة قبل عشرة أيام من بدء أعمال اللجنة). ويعمل زعيما اللجنة وأعضاؤها على أساس التفرغ، ولا يجوز لأي جانب إقالتهم، إلا في الظروف التي تجعل من المستحيل عليهم تنفيذ واجباتهم.

٥ - تتألف اللجنة من أربع لجان فرعية، هي:

- (أ) اللجنة الفرعية للمسائل السياسية؛
- (ب) اللجنة الفرعية للمسائل العسكرية؛
- (ج) اللجنة الفرعية لشؤون اللاجئين؛
- (د) اللجنة الفرعية للمسائل القانونية.

وللجنة الحق في أن تقوم، حسب الضرورة، بحل أو توحيد أي لجان فرعية أو إنشاء لجان فرعية جديدة. وتنتخب كل لجنة فرعية رئيسها، على أن يرأس ممثلان عن الحكومة لجنتين وممثلان عن المعارضة الطاجيكية المتحدة لجنتين من هذه اللجان الفرعية. وتنشئ اللجنة، حسب الضرورة، هيئات عاملة - أفرقة الخبراء، والدائرة الصحفية، وغير ذلك. وتصبح اللجان المشتركة، التي شكلت خلال المحادثات التي جرت بين الطرفين الطاجيكيين، هيئات عاملة تابعة للجنة.

٦ - تعتبر أي جلسة للجنة قانونية إذا شارك فيها ثلثا الأعضاء على الأقل. وتُسوى المسائل الجوهرية بتوافق الآراء. وإذا لم تُجدِ طريقة التصويت هذه بعد عشر جلسات، يادر رئيس اللجنة، بعد ذلك، إلى تحديد إجراءات البت في مسألة الجوهر. وتُعتمد المسائل الإجرائية بالأغلبية البسيطة. والقرارات التي يتخذها الرئيس واللجنة، فيما يتعلق بمسائل المصالحة الوطنية، يلزم على أجهزة السلطة تنفيذها.

ثالثا - مهام وصلاحيات اللجنة

٧ - تُسند إلى لجنة المصالحة الوطنية المهام والصلاحيات التالية:

- وضع آلية لمراقبة وتنفيذ التحقق من قيام الجانبين بتنفيذ الاتفاق الخاص بإقامة السلم، وتحقيق الوثام الوطني في البلد، بالمشاركة مع هيئات أخرى تُنشأ لهذا الغرض؛
 - اتخاذ التدابير الكفيلة بعودة اللاجئين عودة مأمونة وكريمة وإدماجهم الفعال في الحياة السياسية والاقتصادية العامة للبلد، والمساعدة في تعمير المساكن والأهداف الصناعية والزراعية التي دمرتها الحرب؛
 - وضع مقترحات لتعديل التشريعات المتعلقة بعمل الأحزاب والحركات السياسية ووسائل الإعلام.
- وخلال الفترة الانتقالية، يقوم الرئيس ولجنة المصالحة الوطنية بتنفيذ المهام والصلاحيات التالية:
- طرح المقترحات، المتعلقة بإدخال تعديلات وإضافات على الدستور الساري في استفتاء عام؛
 - إعداد قانون جديد بشأن انتخابات البرلمان والهيئات النيابية المحلية، وعرضه على البرلمان، وإن لزم الأمر طرحه في استفتاء عام، للموافقة عليه؛
 - القيام، خلال الفترة الانتقالية، بتشكيل اللجنة الانتخابية المركزية لشؤون الانتخابات والاستفتاء؛

- إعادة تشكيل الحكومة، مع إشراك ممثلي المعارضة في هيكل السلطة التنفيذية (أعضاء الحكومة)، بما في ذلك الوزارات والمصالح الحكومية وأجهزة الحكم المحلي، والأجهزة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون، مع مراعاة مبدأ الإقليمية؛
- توجيه ومراقبة تسريح التشكيلات المسلحة للمعارضة ونزع سلاحها وإدماجها، والقيام بالأعمال اللازمة لإصلاح أجهزة السلطة والنيابة العامة؛
- مراقبة تنفيذ التبادل الكامل لأسرى الحرب والسجناء والإفراج عن الأفراد المحتجزين بالإكراه؛
- سن قانون بشأن التسامح، ووضع قانون بشأن العفو، يعتمده البرلمان ولجنة المصالحة الوطنية.
- التقدم الى البرلمان باقتراحات حول تاريخ إجراء انتخابات برلمان مهني جديد تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبمشاركة الدول المراقبة في المفاوضات الجارية بين الطرفين الطاجيكيين.

رابعا - الضمانات الأمنية

- ٨ - يتمتع أعضاء اللجنة بالحصانة. وتكفل حكومة جمهورية طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية المتحدة أمن وحصانة أعضاء اللجنة لدى أدائهم لمهامهم وفي أوقات فراغهم. ولا يجوز احتجاز أعضاء اللجنة أو اعتقالهم أو محاكمتهم بسبب أي أعمال سابقة على تعيينهم في اللجنة، أو بسبب أي أعمال مرتبطة بأداء مهامهم كأعضاء في اللجنة. وتكفل حكومة جمهورية طاجيكستان حصانة الأماكن الرسمية والمعيشية التي ستكون محل عمل وإقامة أعضاء اللجنة وأسرهم.

ولكفالة أمن أعضاء اللجنة وأسرهم، تنشئ الحكومة، في إطار وزارة الأمن، وحدة فرعية خاصة قوامها ٨٠ فردا من ممثلي الحكومة والمعارضة الطاجيكية المتحدة، على أساس التكافؤ.

خامسا - مقر اللجنة

- ٩ - يكون مقر اللجنة دوشانبي، عاصمة الجمهورية.

سادسا - الدعم المادي والتقني لعمل اللجنة

- ١٠ - تغطي المصروفات المرتبطة بنفقات اللجنة وأعمالها (المرتبات، والاتصالات، والانتقال، وما الى ذلك) من ميزانية الدولة، تحت بند خاص لهذا الغرض.

سابعاً - نظام تغطية أنشطة اللجنة

١١ - لدفع عملية المصالحة الوطنية وتهيئة جو من الثقة والتفاهم، تقوم الدائرة الصحفية التابعة للجنة بعقد مؤتمرات صحفية واجتماعات إحاطة، فضلاً عن إصدار بيانات ونشرات صحفية. وتتولى وسائل الإعلام في حكومة جمهورية طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية المتحدة توفير تغطية إعلامية منتظمة لأنشطة اللجنة.

ثامناً - دور الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دعم أنشطة اللجنة

١٢ - بموجب أحكام البروتوكول الذي وقعه في موسكو بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة، تزاوّل أنشطة اللجنة بالتعاون الوثيق مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان. ويبادر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان الى إسداء المشورة في أنشطة اللجنة، وكذلك الى تقديم أي شكل آخر من أشكال المساعدة يكون في مقدور البعثة في مهامها المقبلة. أما قرارات اللجنة المتعلقة بالمسائل المتصلة بأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان فتصدر بالتشاور مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة.

(توقيع) سيد عبد الله نوري
زعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة

(توقيع) إمام علي رحمانوف
رئيس جمهورية طاجيكستان

(توقيع) غ. ميريم
الممثل الخاص للأمين العام
للأمم المتحدة

المرفق الثاني

[الأصل: بالروسية]

البروتوكول الإضافي للبروتوكول المتعلق بـ "المهام الأساسية
والصلاحيات الخاصة بلجنة المصالحة الوطنية"

بالنظر الى التعقيدات التي اكتنفت عملية التفاوض، وللتعجيل ببدء أعمال لجنة المصالحة الوطنية، قرر رئيس جمهورية طاجيكستان، إمام علي رحمانوف، وزعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة، سيد عبد الله نوري، في اجتماعهما المعقود في مدينة مشهد بجمهورية إيران الإسلامية يومي ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٧، ما يلي:

١ - تحذف عبارة "التمثيل التناسبي للجانبين في لجنة المصالحة الوطنية" من الفقرة المتعلقة بإعادة تشكيل الحكومة من البروتوكول المتعلق بالمهام الأساسية والصلاحيات الخاصة بلجنة المصالحة الوطنية، المبرم في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (الصفحة رقم ٢).

٢ - يخصص لممثلي المعارضة ثلاثون في المائة من المقاعد في أجهزة السلطة التنفيذية، بما فيها الوزارات والمصالح الحكومية وأجهزة الحكم المحلي والأجهزة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون، مع مراعاة مبدأ التوزيع الإقليمي.

٣ - اعتباراً من تاريخ توقيع البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية تعتبر الفقرة المتعلقة بـ "إقامة آلية لتحويل الحركات العسكرية السياسية الى أحزاب سياسية"، من بروتوكول ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ المتعلق بـ "المهام الأساسية والصلاحيات الخاصة بلجنة المصالحة الوطنية" باطلة ولاغية، نظراً لأن هذه المسألة ستناقش في إطار مجموعة المسائل العسكرية.

مدينة مشهد في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧

(توقيع) سيد عبد الله نوري
زعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة

(توقيع) إمام علي رحمانوف
رئيس جمهورية طاجيكستان

(توقيع) غ. ميريم
الممثل الخاص للأمين العام
للأمم المتحدة

المرفق الثالث

[الأصل: بالانكليزية]

البيان المشترك الصادر في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧
في مدينة مشهد بجمهورية إيران الإسلامية

اجتمعنا، نحن إمام علي رحمانوف، رئيس جمهورية طاجيكستان، وسيد عبد الله نوري، زعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة، في مدينة مشهد بجمهورية إيران الإسلامية يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧، وناقشنا مختلف القضايا المتعلقة بالأحداث التي شهدناها بلدنا، طاجيكستان، في الآونة الأخيرة. فبعد التوقيع على اتفاق موسكو وإنشاء لجنة المصالحة الوطنية، أدركنا أن أعداء السلام والاستقرار في طاجيكستان يسعون إلى عرقلة تنفيذه. ومما يؤسف له أنه ما زال هناك أفراد تتحقق مصالحهم في الحرب أكثر مما تتحقق في السلم. ذلك أن أخذ ممثلي منظمات دولية وموظفين حكوميين وبعض أعضاء المعارضة والمراسلين رهائن، إلى جانب أعمال الإرهاب التي قامت بها جماعة رضوان صدروف، ما هي إلا أمثلة على الأعمال المستهجنة التي أساءت إلى مصداقية دولتنا وأمتنا وحكومتنا. وحيث أنه لا يجوز لفرد أو جماعة انتهاك حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، فإننا ندين ذلك العمل.

وها نحن اليوم، مرة أخرى، نتوجه إلى العالم وإلى أمتنا معلنين أن حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية المتحدة يدينان أخذ الرهائن والإرهاب بأي شكل كانت مظاهرهما، ويتعهدان ببذل ما في وسعهما لمنع تكرار مثل هذه الأعمال التي قد تعرقل جهود لجنة المصالحة الوطنية. وأملنا أن تتمكن لجنة المصالحة الوطنية، إلى جانب رئيس طاجيكستان وجميع المسؤولين الحكوميين بها، من سرعة إعادة البلد إلى الأوضاع التي نرجوها، وأن يذيع صيت جمهورية طاجيكستان المستقلة كواحدة من البلدان المحبة للسلام. ونحن ندعو كل مواطنينا الأعضاء، بصرف النظر عن آرائهم السياسية، أن يستوعبوا، بصورة واضحة، ما نبذله من جهود في هذا الصدد، وأن يمدوا لنا يد المساعدة من أعماق قلوبهم.

(توقيع) سيد عبد الله نوري
زعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة

(توقيع) إمام علي رحمانوف
رئيس جمهورية طاجيكستان
